



كلية الآداب والعلوم
College of Arts and Sciences
QATAR UNIVERSITY قطر، جامعة

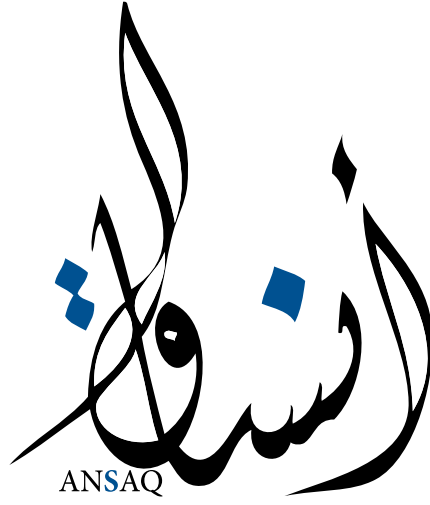


مجلة دولية علمية محكمة - يصدرها قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم - جامعة قطر

International Scientific Journal issued by The Department of Arabic Language, College of Arts and Sciences - Qatar University

أنساك
ANSAQ





مجلة علمية دولية محكمة
تصدر عن قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر

المجلد الأول
العدد الأول - مايو 2017م

المجلد الأول، العدد الأول
مايو 2017م
لوحدة غلاف العدد للفنان : علي حسن
شعار اسم أنساق بخط : إبراهيم أبو طوق

للمراسلات

قطر – الدوحة، ص ب 2713 جامعة قطر. كلية الآداب والعلوم – قسم اللغة العربية – مجلة أنساق

المراسلات باسم رئيس التحرير

البريد الإلكتروني للمجلة : ansaq@qu.edu.qa

الموقع الإلكتروني للمجلة : www.qu.edu.qa/ansaq

الترقيم الدولي الإلكتروني : Online-ISSN:2520-7148

الرقم الدولي : Print-ISSN:2520-713X

هاتف رقم : + 974-4403-6441 + 974-4403-4823

فاكس رقم : + 974-4403-4501

رقم الإيداع : 445/2016



مجلة علمية دولية محكمة

تصدر عن قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر

* المدير العام *

الدكتورة مريم النعيمي
رئيس قسم اللغة العربية

* مدير التحرير *

د. أحمد حاجي صفر

* الإشراف العام *

الدكتور راشد أحمد الكواري
عميد كلية الآداب والعلوم

* رئيس التحرير *

أ.د. عبد القادر فيدوح

* هيئة التحرير *

امتنان الصمادي
رامي أبو شهاب
رضوان المنيسي
عبد الله الهيتاري
عماد عبد اللطيف
عمرو محمد فرج مدكور
محروس بريك
محمد مصطفى سليم
هيا محمد الدرهم
علي فتح الله
لولوة حسن العبد الله

* الهيئة العلمية *

حافظ إسماعيلي علوي
حبيب بوهروور
رشيد بوزيان
عبد السلام حامد
مبارك حنون
محمد لطفي اليوسفي
محمود الجاسم
مراد مبروك

* الهيئة الاستشارية *

حمد بن عبد العزيز الكواري (قطر)
سعيد يقطين (المغرب)
شكري المبخوت (تونس)
عبد العزيز عبد الله تركي السبيعي (قطر)
عبد الله العشي (الجزائر)
عقيل مرعي (إيطاليا)
علي الكبيسي (قطر)
فاضل عبود التميمي (العراق)
مصطفى قرقرز (تركيا)
معجب العدواني (السعودية)
هادي حسن حمودي (بريطانيا)
Eric Gautier (France)
Luc Deheuvels (France)

قواعد النشر في المجلة

1. تنشر المجلة البحوث العلمية الرصينة باللغة العربية في حقل الآداب والعلوم الإنسانية.
2. تخضع البحوث المنشورة للتحكيم على نحو سري.
3. يجب ألا يقل عدد كلمات البحث عن 4000 كلمة، ولا يزيد عن 8000 كلمة.
4. ترسل البحوث باسم رئيس التحرير على البريد الإلكتروني للمجلة.
5. أن تتضمن الصفحة الأولى من البحث:
 - ✻ عنوان البحث باللغة العربية،
 - ✻ اسم الباحث باللغة العربية،
 - ✻ اسم الجامعة،
 - ✻ البريد الإلكتروني،
 - ✻ ملخص البحث باللغة العربية (فقرة لا تقل عن عشرة أسطر، ولا تزيد على عشرين سطرا).
 - ✻ الكلمات المفاتيح (لا تزيد عن سبع كلمات)
6. أن تتضمن الصفحة الثانية من البحث:
 - ✻ عنوان البحث باللغة الإنجليزية،
 - ✻ اسم الباحث بالحرف اللاتيني،
 - ✻ اسم الجامعة بالحرف اللاتيني،
 - ✻ البريد الإلكتروني،
 - ✻ ملخص البحث باللغة الإنجليزية (في فقرة لا تقل عن عشرة أسطر، ولا تزيد على عشرين سطرا).
 - ✻ الكلمات المفاتيح باللغة الإنجليزية (لا تزيد عن سبع كلمات)
7. توضع الهوامش في أسفل كل صفحة، وتكون مربوطة بشكل آلي بالمتن. كما يبدأ ترقيم الهوامش عند بداية كل صفحة جديدة.
8. إذا تكرر ذكر المرجع في الصفحة نفسها، يشار إليها بـ "المرجع نفسه".
9. توثق الإحالات على النحو الآتي: يذكر اسم المؤلف العائلي فالشخصي، ثم عنوان الكتاب أو المقال، ورقم الصفحة. (على أن يوثق المرجع بشكل كامل في لائحة المصادر والمراجع ويكون ذلك على النحو الآتي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، الجزء / أو العدد، الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع).
10. أي بحث لا تتوفر فيه الشروط الشكلية المذكورة يستبعد تلقائياً دون النظر في محتواه.

فهرس

استهلال

كلمة الدكتور عبد العزيز عبد الله تركي السبيعي .

متون

- 15 المقاربة الإدراكية للرمزية الصوتية: شعرية الاشتقاق في تجربة الشاعر أمل دنقل محي الدين محسب
- 33 الانبعاث في شعر خليل حاوي: (قراءة في ديوانيه الأوّلين: «نهر الرماد» و«الناي والريح») إحسان بن صادق اللواتي
- 53 سيميائية الشخصية في رواية «مملكة الفراشة» لواسيني الأعرج مفرح بن شعبان عسييري
- 75 الصّمت في الحوار «رواية موسم الهجرة إلى الشمال» للطّيب صالح نموذجاً زهير القاسمي
- 93 الذاكرة والإبداع في مجموعتي «سيرة نعل» و«من أحاديث القرى» عبد الله محمد الناصر محمد عدنانني

قراءات

- 117 الحجاج في خطاب جرير الشّاكي رضى عبد الله عليبي
- 133 بنية الحجاج وآليات بيانها في سورة «النبأ» (دراسة تطبيقية) أمير فاضل سعد العبدلي
- 151 سمات التلاقي والتناهي بين الأسلوبية والبلاغ طاطة بن قرماز
- 171 مَوْتُ مُخْتَلَفٌ: رواية الوريث الإشكالي مَنْ أَنَا؟ وكيف للذات أن تستردّ ذاتها؟ حسن المودن

دلالات

- 187 أحمد المتوكل الوظيفية وهندسة الأنحاء
- 207 صابر الحباشة منظورات نقدية للاشتراك الدلالي ونظرياته (راستيه- ستيفنس- ريمر)
- 229 جمعة صبيحة الحراك المصطلحي البلاغي إلى حدود القرن الخامس للهجرة
- 247 سليمان حسين العميرات أثر الفراء في تأسيس البناء البلاغي العربي

ترجمات

- 269 حافظ إسماعيلي علوي اللسانيات الإدراكية وتاريخ اللسانيات
- 291 إبراهيم عامر الدراسة الإدراكية للضن واللغة والأدب

منظورات نقدية للإشترك الدلالي ونظرياته (راستيه - ستيفنس - ريمر)

د. صابر الحباشة
أبوظبي. الإمارات

تاريخ الاستلام: 2017 / 03 / 15م

تاريخ القبول: 2017 / 04 / 20م

الملخص:

ظهرت في السنوات الأخيرة دراسات نقدية تتعلق بمسألة الإشترك الدلالي؛ واشتملت تلك الدراسات على مراجعة الحدِّ والتعريف، والمفهوم، والتوصيف، بل امتدت المراجعة النقدية؛ فشملت التساؤل عن ضرورة الحاجة إلى نظرية للإشترك الدلالي. ونهتَم في هذه الورقة بعرض بعض الأفكار التي طرحها ماري ستيفنس (Marie Steffens) ونيك ريمر (Nick Riemer) وفرانسوا راستيه (François Rastier) (وغيرهم) ممَّن صاغ نظرة نقدية لمسائل الإشترك الدلالي تنظيراً وإجراءً.

وقد اختلفت المنطلقات النظرية والإجراءات العملية التي صدرت عنها تلك القراءات النقدية، ونعرض في هذه الورقة محاولات وضع تعريف جديد للإشترك الدلالي (ماري ستيفنس) وقراءة تطرح شكوكاً بناءً في مسألة وجود الإشترك الدلالي أصلاً (فرانسوا راستيه) وقراءة نقدية للتصوُّر التركيبي للإشترك الدلالي (نيك ريمر). ولئن تنوعت هذه القراءات، فإنها تدلُّ جميعها على أهميَّة اعتماد جهات نظر نقدية لكلِّ جانب من جوانب مسألة الإشترك الدلالي.

الكلمات المفتاحية:

الإشترك الدلالي - المقاربة العرفانية - الدلالة الطرازية - النمذجة - التجريد المعجمي - الإشترك اللفظي

Critical insights into polysemy and its theories

(Rastier, Steffens, Reimer)

Saber Habacha

habacha@gmail.com

Abstract:

In recent years, critical studies related to polysemy have emerged. These studies included a critical review of notions such as definition, concept and description. This review also raised the question regarding the need for a theory of polysemy.

In this paper we seek to highlight some of the ideas put forward by Marie Steffens, Nick Reimer and François Rastier among others who shaped a critical view of issues related to polysemy in theory and practice.

Theoretical convictions have come to differ from practical procedures that induced those critical readings. We aim, through this paper, to present attempts to redefine polysemy (Marie Steffens), a reading about structural doubts putting into question the very existence of polysemy (François Rastier) as well as a critical interpretation of polysemy's syntactical conception (Nick Reimer). Diverse as they are, all these readings underscore the importance of critically considering all facets of polysemy.

Key words:

polysemy – cognitive approach – prototypical semantics – modelization –
lexical abstraction – homonymy

الجديدة لظاهرة الاشتراك الدلالي على نماذج قليلة ومتفاوتة، فإنها - مع ذلك - تتضافر لتشكّل منظورات متقاطعة تلتقي بالأساس عند نقد المقاربة العرفانية لتلك الظاهرة.

ماري ستيفنس: نحو تعريف جديد للاشتراك الدلالي

ذهبت ماري ستيفنس إلى التساؤل عن حدّ الاشتراك الدلالي وسعت «نحو [وضع] تعريف جديد» له⁽²⁾، مُشيرةً إلى أنّ تطوير كاديونيمو (Cadiot et Nemo) فكرة وجود معنى واحد لكل كلمة انطلاقاً من خصائص المرجع الجوهرية يهدف أيضاً إلى هيكلة عامّة لدلالية المشتركات الدلالية. ويفرق كاديونيمو بين الخصائص الجوهرية (propriétés intrinsèques) [نرمز لها لاحقاً بـ خ ج] وهي خصائص المرجع، وبين الخصائص الخارجية (propriétés extrinsèques) [نرمز لها لاحقاً بـ خ] بوصفها «العلاقة التي تربطها مع [الشيء]»⁽³⁾. هذه العلاقة، سواء أكانت «نشطة» أم كانت «سلبية» هي «الشكل المخصوص الذي يتخذه الاحتكاك بالشيء» (المرجع نفسه). ويتخذ كاديونيمو مثال كلمة ليل التي تدلّ على ظاهرة طبيعية (خ ج)، ولكنها قد تدلّ على الوقت الذي ننام فيه (خ خ)، حتى في فنلندا حيث لا يوجد ليل حقيقي طوال أشهر عدّة.

ويبين كاديونيمو أنّ السمات الدلالية التي

(2) Marie Steffens, Qu'est-ce que la polysémie? Vers une nouvelle définition de la polysémie, p159-169.

http://www.lli.ulaval.ca/fileadmin/lli/fichiers/recherche/revue_LL/numero_special_2011/LLSP2011_159_169.pdf

(3) Cadiot et Nemo, 1997, p24.

تمهيد

تعدّ ظاهرة الاشتراك الدلالي (polysémie/ polysemy) من الظواهر التي ما تزال تمثل مجالاً خصباً للتّظهير والتّطبيق والمراجعة والنّقد.

وقد حاولنا في رسالة الدكتوراه (الحباشة، 2015أ) أن نعمّق النّظر في دراسات هذه الظاهرة التي ركّزت على جوانبها المعجمية والعرفانية، عن طريق رصد نماذج من معالجات الاشتراك الدلالي في عينات ممثلة من الدّراسات العربية والغربية. وانتهينا فيها إلى اتخاذ موقف عقلائي في معالجة الاشتراك الدلالي تأسّينا فيه بقول أنا فيارزبيكاه: «لا ينبغي أن تتم المصادرة على الاشتراك الدلالي ببسر، بل يجب أن يتم تسويغه دائماً في نواحي اللّغة الدّاخلية، كما أن رفض الاشتراك الدلالي بأسلوب دغمائي وما قبلي، هو أمر غير مقبول تماماً كالمصادرة عليه دون تسويغ»⁽¹⁾.

وتعود أحدث المراجع المعتمدة في تلك الأطروحة إلى سنة 2010، تاريخ إيداعها للمناقشة التي تمت في 18 فبراير 2012. لذلك تُعدّ هذه الورقة استئنافاً للنّظر في بعض الجوانب النّقديّة المتعلّقة بتعريف الاشتراك الدلالي ومعالجته، بالرجوع إلى بعض المراجع الحديثة التي تناولت هذه المسائل خلال السّنوات الخمس الأخيرة. وتتحو هذه المراجع منحى إعادة النّظر في المقاربة العرفانية لظاهرة الاشتراك الدلالي، عبر رسم حدود تلك المقاربة وإفراز وجهات نظر نقديّة لها.

ولئن كنّا سنقتصر في عرض هذه القراءات

(1) Anna Wierzbicka, Lexicography and Conceptual Analysis, p11.

مؤشرات [تشفرها هذه الكلمة] (وفي سياق الحال، هي خصيصة خارجية مركزة على، مجهزة ب) يجب تحديد مجموعة المواضيع المدخلة في الخصيصة الخارجية (طبيعة ما هو معروض، غايته شكل العرض، إلخ.) وكذلك تأويل سياقي لتنظيم نفسه»⁽⁶⁾.

هذه الرؤية ليست أحادية الدلالة إلا في الظاهر؛ ذلك أنه لا يوجد خصيصة خارجية فرعية لكل كلمة، فالخصائص الخارجية تخضع لـ«تغييرات»⁽⁷⁾؛ فالدلالة بوصفها خصيصة خارجية إن هي إلا القاسم المشترك الأدنى بين المعاني التي تأخذها الكلمة في السياق. وهذا لا يقصي إمكان استعمال مصطلح الاشتراك الدلالي.

مناقشة

إنّ لنظريتي الأعمال الخطاطية ووصف المعنى بواسطة الخصائص المرجعية الخارجية الفضل في دراسة معنى الكلمات في علاقة مباشرة باستعمالاتها. فهما تمكّنان من تفسير إمكان استعمال الكلمة نفسها للدلالة على مراجع أحياناً تكون شديدة التّوَع وتواجه الرّبط بين معاني الكلمات المشتركة دلاليّاً بشكل عامّ.

ومع ذلك فهما تُثيران الأسئلة نفسها؛ إذ تسمح هاتان النظريّتان بادئ ذي بدء بالتنبؤ بكلّ استعمالات الكلمة، حتى تلك التي لم تجرّ بالفعل. وكذلك فإنّ تعريف كاديو لكلمة صندوق (boîte) يستهدف تبين «صناديق» مختلفة ممكنة: صندوق (مصنع، معهد، إلخ.) علبة السّرعة،

(6) Nemo2003, 99.

(7) Cadiot et Nemo1997, p32.

يحملها التّطور التقليدي للمعنى المرجعي لوصف دلاليّات الوحدات اللسانية هي خصائص جوهرية (خ ج)، في حين أنّ الخصائص الخارجية (خ خ) ينبغي أن تكون في «جوهر وصف معاني الكلمات»⁽¹⁾، لأنّ «الخصائص الخارجية للاسم هي التي توضح مجمل استعماله [...]، والخصائص الخارجية التي تجتمع في اسم هي المسؤولة عن استخداماته المعجّمة وكذلك عن استخداماته غير المعجّمة»⁽²⁾. وعلى هذا التّصوّر للمعنى تركز الفكرة التي مفادها أن «الدلالة اللسانية لا يمكن إدراكها إلا عبر دراسة تنوع الاستعمالات ولا يمكن إدراكها بطريقة أخرى»⁽³⁾. ويجب كاديونيمو بأنّ علم الدلالة يتعلّق أساساً بقضية الخصائص الخارجية لا بقضية الخصائص الجوهرية: فالخصائص الخارجية تسمح بتبين كلّ استعمال ممكن للكلمة، بما في ذلك الاستعمالات الظرفية الخالصة وغير المتواضع عليها. من ذلك أنّ «الذي يجب الاهتمام به» هي خصائص خارجية للزّبون؛ فيمكننا أن نطلق اسم الزّبون على كلّ شخص علينا الاهتمام به، بما في ذلك ضحية القنّاص⁽⁴⁾، وكذلك يمكننا أن نسمّي صندوقاً كلّ ما يستجيب للتعريف الوظيفي لـس يحتوي ص لإنتاج/لتوفير ز، حيث س تدلّ على محلّ الصّندوق»⁽⁵⁾.

فكاديونيمو يُصدران على وجود معنى عامّ لكلّ كلمة، يُتَبَيَّن في جميع استعمالاتها، ويختصّ بخدمة تسمية الأشياء. من ذلك، بحسب نيمو، فإنّ فهم استخدامات طاولة «يعود انطلاقاً من

(1) Ibid, p26.

(2) Ibid, p28.

(3) Nemo, 2003, p91.

(4) Cadiot et Nemo,1997, p28-29.

(5) Cadiot1994 في ورد Kleiber1999, p42.

استعمال من استعمالات كلمة (raison) [= حُجَّة / عقل...]، يمكن للشكل الخطاطي الذي اقترحه بيتوتي⁽⁷⁾ أن يفسِّره حقًا. ففيما يتعلق بوصف معنى (boîte) بواسطة الخصائص الخارجية، يلاحظ كلايبار أن تعبير (boîte crânienne) [= الجمجمة] إذا دلَّ على الدماغ، تعبيرٌ يستجيب بشكل أقلَّ للضرورة الوظيفية للإنتاج أو للجهاز المُصادر عليه في الجزء الثاني من تعريف كاديو⁽⁸⁾.

الرسم (1)

أحادية الدلالة	الإبهام / الغموض	الاشترك الدلالي	الاشترك اللفظي
المعنى واحد والدلالة دقيقة	أحادية المعنى وغموض الدلالة وعدم دقتها	تعدّد المعنى والاسترسال بين الدلالات	تعدّد المعنى وغياب الرابط بين الدلالات الخاصة

فرانسوا راستييه: هل ثمة اشتراك دلالي؟: شكوك بنائية

أمّا فرانسوا راستييه، فقد تساءل عن وجود الاشتراك الدلالي أصلاً، مستعرضاً ارتيابه في المسألة⁽⁹⁾. وقد أشار إلى أنّ مشكل الاشتراك الدلالي الموضوع خارج السياق، قد ظلَّ مقصّاً ومن دون حلّ. بل ظلَّ في جزء كبير منه أمراً فنياً يتداوله اللسانيون [دون غيرهم]. إننا لا نرى أنّ المفردات بذاتها مشتركة دلاليًا في السياق: بل إنّ

(7) AkwaDoumbeBetote, (2002) Les emplois du mot raison, entre singularité et régularité, pp54-62.

(8) Kleiber, 1999, p48.

(9) François Rastier, La polysémie existe-t-elle? quelques doutes - constructifs, Etudes Romanes de BRNO.

ملهى، صندوق البريد، إلخ⁽¹⁾ ويلاحظ كلايبار مع ذلك أنّ «كلمة محفظة أو حقيبة مدرسية التي تستجيب للتعريف الخطاطي للصناديق الذي وضعه كاديو، لا ندعوها صندوقًا»⁽²⁾. ويمكننا أن نلاحظ الملاحظة نفسها في ما يتعلّق بتعريف نيمو لكلمة طاولة (table). فإذا كنّا نستطيع أن نستعمل كلمة لوحة⁽³⁾ الدوّلاب أو الخزانة؛ للدلالة على الجزء المستوي الذي نضع عليه الأشياء، فإنه لا يجوز على سبيل المثال تسمية الجزء العلوي من التّلفاز طاولةً على الرّغم من أنه من الممكن أن نضع عليه أشياء عديدة⁽⁴⁾.

ويشير بعض الباحثين إلى أنّ المشترك الدلالي قد يتحوّل، عبر الزّمن، إلى مشترك لفظي، متى أضحّت العلاقات بين معانيه غير مُدرّكة من قبل المتكلمين⁽⁵⁾. ويضيفون أنّ وحدة ما غامضة / مُبهمة (vague)، قد تصبح مشتركة اشتراكاً دلاليًا إذا اتّسع معناها عبر إجراءات الإبداعية والمتكرّرة في سياقات مختلفة تمام الاختلاف⁽⁶⁾.

نظريّة الأشكال الخطاطية، كنظريّة الخصائص الخارجية لا تُعنى دائماً بكل الاستعمالات الفعلية للكلمة. هكذا لا نرى جيّداً أيّ

(1) Cadiot1994 في ورد Kleiber1999, p42.

(2) Kleiber1999, p48.

(3) لا يمكن ترجمة (table) في هذا السياق بـ«طاولة»، بل بـ«لوحة».

(4) يُشار إلى أنّ مثال التّلفاز هذا ينطبق على الشّكل التقليديّ له لا على الشّكل المتطوّر وفق نظام شاشة العرض البلّوري السائل (LCD) أو نظام الصّمام الثّنائيّ الباعث للضوء (LED)، إذ يكون التّلفاز في هذين النظامين غير سميك.

(5) Frank Brisard, Gert Van Rillaeret Sandra Dominiek (2001) Processing Polysemous, Homonymous, and Vague Adjectives, Cuyckens et Zawada (dir.), Polysemy in Cognitive Linguistics, Selected papers from the Fifth International Cognitive Linguistics Conference, Amsterdam, John Benjamins Publishing Co, p263.

(6) انظر كذلك:

Adrienne Lehrer (2003) Polysemy in derivational affixes, Nerlich et al. (dir.), Polysemy: flexible patterns in mind and language, p219-232.

التصوّر. وقد استعادت الميتافيزيقا الكلاسيكية الثنائية التي تفصل اللغة عن الفكر، بل ازدادت حدة مع المذهب الديكارتي. وقد حالت هذه الثنائية بيننا وبين فهم ثنائية الدال والمدلول. وفي استمرار للتقليد الأرسطي الذي أعاد أغدن وريتشاردز، وكذلك لاينز صياغته، تمت المماثلة بين التقابليين: فالمدلول ظل مماثلاً للفكر، والدال ظل مماثلاً للغة، إن في فلسفة اللغة وفلسفة الفكر أو في البحوث العرفانية. هكذا حافظت الثنائية على استقلال اللغة عن الفكر؛ إذ نعتقد أن دليلاً واحداً يمكن أن تكون له معان كثيرة (اشترك دلالي) وأن مفهوماً يمكن أن تكون له تعبيرات كثيرة (ترادف).

ولئن مثل الاشتراك الدلالي والترادف مصدرى التباس وإبهام، فإننا نسعى إلى تقليص التنافر القائم على الاشتراك الدلالي أو الترادف؛ للوصول إلى حقيقة متوافقة والسماح للغة بقول الحقيقة. ولما كانت اللغة الكاملة تخلو من الاشتراك الدلالي ومن الترادف، فإن اللغات الصورية منسقة بطريقة تحيدها. ويحاول اللسانيون - لأنهم يعدون الترادف والاشتراك الدلالي في العادة عيوباً في اللغات - تقليص الترادف إلى وحدة مرجعية وتحديد الاشتراك الدلالي بإيجاد أصل معنوي، مدلول قوة أو نموذج تدرج ضمنه مختلف الاستعمالات. ويخلص راستييه إلى أن ما يزعم من عيوب أو فوائد لهاتين «الظاهرتين» اللغويتين، إنما هي أوهام؛ لأنها تبني على فكرة تبسيطية مضادة أن اللغة أداة.

ويبين راستييه أن المقترضات التي أسست

المسارات التأويلية هي المتعددة. لما كان محتوى كل ورود نتيجة مسار وكذلك إعادته، ومسارات كثيرة تم وصفها بأنها مشروعة ببساطة، فإن المفردة تصبح متعددة الدلالات (1).

وانطلق راستييه من ملاحظة مفادها أن الاشتراك الدلالي ظل إلى أمد بعيد في علم الدلالة واللسانيات الحاسوبية الظاهرة الأكثر دراسة، أو الأكثر نقاشاً. بل إن الاشتراك الدلالي أضى معياراً محدداً للألسن ذاتها (2). ويرى راستييه أنه يستحق مع ذلك أن يُصاغ صياغة إشكالية؛ إذ يرى أن بعض الأحكام المسبقة تعقد المسألة بلا طائل. وقد تتبدد تلك الأحكام المسبقة، دون شك، إن تم استكشاف تعدد معاني الاستعمالات بواسطة الوسائل الفنية الجديدة التي توفرها لسانيات المدونة.

ويعود راستييه إلى الطرح الإغريقي لقضية الاشتراك الدلالي مستعرضاً تناول أرسطو للمسألة من زاوية أنطولوجية: «إذ يُقال الكائن بمعان كثيرة» (3). ويرى أن أرسطو يفرق بين الأصوات التي تختلف من لسان إلى آخر وبين المفاهيم التي تعبر عنها تلك الأصوات، هذه المفاهيم هي نفسها بالنسبة إلى الجميع على اختلاف ألسنتهم. ويرى راستييه أن التيار العرفاني المتشدد، وصيغاً مختلفة من التيار المرجعي ما تزال متمسكة بذلك

(1) Ibid.

(2) يذكر راستييه أن هذا الموضوع متواتر في اللسانيات العرفانية. فللبرهنة على أن الألسن الحالية جميعها تعود إلى أصل واحد، يستدل برنار فكتور بأن «كل معاجم العالم [...] لها خصائص الاشتراك الدلالي [...] والترادف» (على طريق فرضية اللغة الأم، جريدة لوموند، 17/08/2005، ص 16).

(3) François Rastier, Lapolysémie existe-t-elle? quelquesdoute - constructifs.

ويشير راستييه إلى أنّ تأمل الاشتراك الدلاليّ يركّز في العادة على عجمٍ لنشر قراءاته، مع اعتبار المدلول نقطة انطلاق تفرض نفسها بشكل بديهيّ: من قبيل معالجة كايزر (1987) لكتاب (livre) وفكتوري (1997) لكبير (grand) وكاديوفيزاتي (2001) لصندوق (boîte)، إلخ. ويعلق راستييه بأنّ نتائج هذه البحوث تظلّ غير مُجدية، في معظم الأحيان، لأنّ هذه التّوابعات من الدلالات، معروضة انطلاقاً من أمثلة مصنوعة، ولا تركز على مدوّنة، ولا تسمح بصياغة الاستعمالات الحقيقية صياغة إشكاليّة.

إنّ المقاربة الدلاليّة (sémasiologique)، التي تنطلق من دالّ إلى المدلولات التي تتعلّق به، تطرح صعوبات يعسر تجاوزها: فالدلالات المرتبطة بدالّ واحد ليست بينها عناصر مشتركة بالضرورة، وفي هذه الحال نكون بإزاء اشتراك لفظيّ؛ أمّا عندما تكون بين تلك الدلالات عناصر مشتركة، فإنّنا نكون بإزاء اشتراك دلاليّ. إنّها لا تلتقي في السياقات نفسها، وليس لها التاريخ ذاته، ولا تنتمي، عمومًا إلى المستوى اللغويّ نفسه، إلخ. ويوقع تعريف بعضها ببعض في طرق مسدودة، على النحو الذي حصل لكنتش (Kintsch، 1991) عندما حاول أن يعرف كلمة (bank) بمعنى ضفة النهر، بالكلمة نفسها التي تدلّ على معنى المصرف، وكذلك بالنسبة إلى لانغاكير (1986) عندما حاول نقل دلالات مختلفة لكلمة (ring) من معنى (حلبة الملاكمة) إلى معنى (الحلبيّة التي تلبس في الأنف)، بتعلّة أنها جميعًا تدلّ على أشياء دائرية - باستثناء حلبة الملاكمة.

لمشكلة الاشتراك الدلاليّ سابقة لتشكل اللسانيّات علمًا. فمنذ همبولدت ثمّ دي سوسير اختفت ثنائيّة الفكر/اللغة في ثنائيّ الدالّ والمدلول، ولقد أصبح الترابط بين مستويي اللغة متينًا بحيث حلّ أو بالأحرى انحلّ مشكل كلّ من الاشتراك الدلاليّ والترادف. ومثلما أنّه لا توجد مترادفات متطابقة، فإنّ مشكل الاشتراك الدلاليّ ينحلّ بتكاثُر المشتركات اللفظيّة: فالدليل السوسيريّ يقرن بين دالّ ومدلول يقبلان التّحديد، لكنّ كلّ تغيير في أحدهما يجعل الدليل دليلًا آخر.

إنّ وجهة الاشتراك الدلاليّ، بحسب راستييه، مستمدّة من استمرار لسانيّات الدليل التي تتأسّس على تصوّر مشترك للغة بوصفها جداول تسميات. ولقد كانت فلسفة اللغة ذات التقليد المدرسيّ تفضّل دائمًا مستوى الكلمة والقضيّة على حساب المستوى النصّيّ. وإلى يومنا هذا يُختزل علم الدلالة اللسانيّ أساسًا في علم دلالة معجميّ، يمتدّ ليشمل المورفيّمات النحويّة.

على كلّ حال، فإنّ الكلمة المعزولة هي نتاج عمليّة إزالة عن السياق، ولا وجود لها اختباريًا. فالعودة إلى سياقها تعني العودة إلى شروط إفادتها دلاليًا، أي شروط تأويلها بوصفها دليلًا. وبعبارة أخرى، فإنّ ورودًا ما لا يُعدّ من المشترك الدلاليّ إلا إذا حدّدناه بقطعه عن سياقه، وباختصار، إذا تخليّنا عن فهمه، على النحو الذي سنراه فيما يتعلّق بالمعالجات الآليّة. فالاشتراك الدلاليّ يفقد منزلته الغامضة إذا اعترفنا أنّ علم الدلالة المعجميّ يُحدّده علم الدلالة النصّيّ، حيث الاشتراك الدلاليّ لا يزيد عن كونه مجالًا للتطبيق.

الدلالي تتأتى هكذا، عبر مسالك متنوعة، من تقليد الأنطولوجيا الغربية. (أ) فالكلمة المعزولة مفضّلة؛ لأنّ المعجم يؤمّن انفراس اللغة المرجعيّ. (ب) الكون الثابت يتناقض مع الكائنات المتغيرة. فاختزال الاشتراك الدلاليّ يعني العُروج إلى الكون، مستقرّ القوّة ومصدرها. (انظر مدلول القوّة عند غيوم). (ج) تريد النظرية التجريبيّة للمعرفة أن يفرض الدالّ نفسه لا أن يُفرد ولا أن يُعرف بأنّه كذلك.

ومع ذلك، فإنّ مشكل الاشتراك الدلاليّ يُطرح بشكل آخر بالنسبة إلى:

(أ) لسانيات النصّ التي تعرّف الدليل بوصفه مقطعاً أدنى، ومنطقة محلّية؛

(ب) وجهة النظر التأويلية التي تعترف بالدليل بوصفه لحظة مثبتة في مسار تأويلي، ثباتاً يُنشئ بالمقابل الدالّ والمدلول، والذي يجب أن نعدّه حصيلةً لا نقطة انطلاق لهذا المسار؛

(ج) وجهة النظر غير الثنائيّة، التي تعترف بثنائيّة المحتوى والتعبير من دون أن تُقابل بينهما: فالأدلة، وبشكل أعمّ المواضيع الثقافيّة، هي مزيج من المحسوس والمعقول، يظلّ غير متصوّر بالنسبة إلى ميتافيزيقا لم تزل «تفرّق بين الأفكار» مثلما أخذ به أرسطو أفلاطون.

لقد أكّد فكتور (1997: 56) عدم إمكان التمييز بوضوح بين الاشتراك اللفظي والاشترك الدلاليّ. وهذا الرأى يعزّز وجهة نظر راستييه

وفي سبيل هيكل قائمة الدلالات السّياقيّة، يسعى المنهج الداليّ غالباً إلى الحفاظ على الفكرة الميتافيزيقية المسبقة التي مُفادها أنّ كل كلمة لها معنى أساسي، طبيعيّ أو عامّ، تُشتقّ سائر المعاني منه. إنّ مفهوم «الدلالة الطّرازية» يسم حصيلة هذا التقليد، ويُعطي الأولويّة للنظام المرجعيّ لافتراض شيء طرازيّ يقدّمه مفهوم طرازيّ. وعبر هذه الأولويّة يُعرّف المنهج الداليّ الكلمات بالأشياء ويحتفظ بالوهم العتيق القائل بأنّ اللسان إن هو إلاّ جداول من التسميات. فالقاموس، بوصفه جنساً ممكناً تاريخياً، يصبح حقيقة عقلية ونموذجاً لغوياً. والحال أنّ القاموسية بما هي اختصاص تطبيقيّ، لا يمكنها أن تكون منوالاً نظرياً للمعجميّة، إذ يظلّ هدفها متمثلاً في وصف عمل المعجم في السياق لا في إنتاج أدوات للتفكير. فالالتكّاء على القواميس، يعني إدامة الأفكار الداليّة المسبقة التي تجسدها، والتي أضحت بمنزلة التّفكير السليم الذي لا يمكن تجاوزه.

أمّا إذا نظرنا إلى شروط الاشتراك الدلاليّ الفلسفيّة، بدا لنا الاشتراك الدلاليّ نتاجاً ثلاثياً: (أ) نتاج لسانيات الدليل التي تهتمّ بالدليل المعزول دون طرح مشكل تفريده (discretisation)؛

(ب) نتاج وجهة نظر موضوعيّة، تقدّم الدالّ على أنّه معطى بديهيّ؛

(ج) نتاج ميتافيزيقا ثنائيّة تفصل اللغة عن الفكر، مثلما تفصل المادّة عن العقل.

إنّ المقترضات التي تتضمّن إشكالية الاشتراك

فأن تَرَدَ (grand) مرّةً دالاً مُفردة، وترد دالاً لمورفيم مرّةً أخرى، فإن ذلك من شأنه أن يسمح بإدخال التمييز بين اشتراك المورفيمات الدلالي واشتراك المفردات الدلالي. والضرب الأول من الاشتراك أقلّ خضوعاً للدرس⁽⁴⁾؛ لأنّ القواميس هي جداول بقائمت من المفردات. يجب أن نميّز مجدداً بوضوح بين (أ) معجم المورفيمات (الذي ينتمي إلى اللسان)، ولا يُطرح مشكل الإحالة بالنسبة إليه، لأنّ دلالتها لا تتحدّد خارج تحليل سيمي بواسطة سياقات مُتحمّك فيها؛ و(ب) معجم المفردات، وهي تشكيلات في الخطاب تسمح لسانيّات المدوّنة بتحديد معانيها بشكل أفضل، وتحددها السياقات التفضيلية بمقتضى ظواهر الانتشار الدلالي.

إنّ مفهوم الاشتراك الدلالي الذي يُعدّ إشكاليّاً على المستوى المعجمي، قد أصبح عبثيّاً في المستويات الأعلى وقد أمكن لفرانك نفو (Franck Neveu, 2006) دحض افتراض وجود اشتراك دلالي نصّي، ومن باب أولى اشتراك لفظي نصّي.

تقليديّاً، ارتكزت المعالجات الآليّة للغة على فلسفة اللغة التي أنشأتها الوضعية المنطقية، واعتبرت معنى النصوص مُخزناً في الكلمات. بسبب عدم أخذ التأويل بعين الاعتبار، اصطدموا بحشود من الالتباسات. وقد وضع فكتوري هذا الإقرار على حق؛ إذ في المعالجة الآليّة للنصوص «تؤدّي كليّة حضور الاشتراك الدلالي إلى انفجار

(4) من الإشارات إلى ذلك، على سبيل المثال: «عدّ المكونات المعجمية في اللسان ميداناً مفضلاً للاشتراك الدلالي». انظر أطروحة صابر الحباشة، المشترك الدلالي في اللغة العربيّة: مقارنة عرفانيّة معجميّة.

القائلة إنّ كلّ ورود هو لفظ فريد (هاباكس)⁽¹⁾. فدلالة كلّ وحدة لا تتحدّد إلا عبر سياقها، وتتوّع بتوّع. إننا بإزاء مثال دي سوسير: «أيّها السادة، أيّها السادة»،⁽²⁾ (1972: 152) فلا نعدّ الوردَيْن متطابقَيْن. فإذا اختزلنا نشاط الوصف اللسانيّ للتصنيف والنمذجة، فإننا سنُهمل من دون شكّ الاختلافات بين حالات الورد؛ وإذا اعتبرنا أنّ اللسانيّات، مثل أي علم من علوم الثقافة، تتابع مهمّة التخصيص، فإنّ الاختلافات بين حالات الورد وحدها هي التي تسمح لنا بتحديد دلالتها بشكل جيّد.

إنّ المقاربة الداليّة لا يمكنها الاستغناء عن تحديد الوحدات التي تخضع للتويع القائم على الاشتراك الدلالي. ونقف على مثال واضح عند فكتوري الذي لاحظ الاشتراك الدلالي في (grand) بين (grand vin) [خمر جيّد] أو (grand homme) [رجل همام] أو (grand père) [جدّ]⁽³⁾. فـ (grand) في (grand vin) مُفردة، ولكنّها ليست كذلك في (grand homme)، وهي أبعد ما تكون عن ذلك في (grand père) فهي جزء لا يتجزأ من الكلمة كلّها (ولذلك في اللغة العربيّة مثلاً، يُترجم بكلمة واحدة هي «جدّ»).

(1) هاباكس أو هاباكسليغومينون (hapaxlegomenon) يعني كلمة لم ترد إلا مرة واحدة في الأدب. وهذا مصطلح أحدثه جون تراب (John Trapp) سنة 1654. انطلاقاً من اللغة الإغريقية (ἄπαξ (λεγόμενον) /hápax (legómenon)؛ أي «يقول» مرّة واحدة». ومثاله في اللغة العربية كلمة (الصمد) التي لم ترد في القرآن الكريم إلا مرّة واحدة.
(2) فإعادة العبارة ليست من ناحية التحليل اللسانيّ البنيوي (لا التحليل النحوي التقليدي، الذي يعدّ تكرار العبارة توكيداً لفظياً) لا تعني إعادة معنى بقدر ما هي إنشاء معنى جديد. فإعادة التلقظ ليست تكراراً عُفلاً.
(3) يُشير راستيه إلى أنّ المطّة (-) بين (grand) و(père) التي تدلّ على المركّب المرجّي أو النحت، غير موجودة في النصّ الذي ينقله عن فكتوري.

الإبداعية الدلالية، لأنها تسعى إلى اختزال التنوع الداخلي (الخطاب، الأجناس) للسان أكثر من وصفه عند إنشاء الكلام. إن تلك النظريات تتأسس على التفضيل الذي يُسند إلى الهويات على حساب الاختلافات (دون أن تنتهي إلى أن الأمر يتعلق بالاشتراك اللفظي)، وتحدد التنوعات بواسطة العلاقات بين النمط والورود، أو بين النماذج والأمثلة: فالاستعمالات تُعدّ متغيرات غير أساسية للمعاني المفهومة وليس في وسعنا أن نُعنى بالتجديدات التي تحملها.

وانتهى راستييه إلى أهمية تحويل الاشتراك الدلالي إلى مشكل تجريبي. ومن أجل ذلك رأى أهمية أخذ منظورين تكمليين بعين الاعتبار، مستغرباً عدم إدراجهما في المناقشات التي تدور حول الاشتراك الدلالي: التجريبية النفسية اللسانية ولسانيات المدونة.

(أ) علم النفس اللساني ضد الحدس: في العادة يسوّغ اللسانيون وجود الاشتراك الدلالي بحدس السمات الدلالية المشتركة. وعلى الرغم من التقدير الذي يحظى به الحدس، فإن الإدراك الحدسي للسمات المشتركة لا يبدو لنا وجيهاً: فإذا كانت كلمة (plateau) خارج السياق تعني الهضبة، وتعني الطبّق، وتعني صحن الحاكي، فإن ذلك لا يمنع من أن تلتقي هذه المعاني السياقية المتنوعة في خطابات وفي أجناس وسياقات، لا شيء يجمع بينها. فانتماؤها الحدسي، أو المعرفي - إن شئنا - يظلّ ضئيلاً وعرضياً، من وجهة نظر اللسانيات. وفي اللسانيات النفسية، نلاحظ أن معالجة وحدة من الاشتراك الدلالي في

مركب يعطل تحليل أيّ جملة على قدر معين من التركيب⁽¹⁾. وهذه الحجّة ترتكز على أفكار مسبقة رائجة في علم المعلومات، حيث تتقلّص مسألة التأويل عموماً إلى مسألة دلالة صريحة في علم التوصيف. إن العجز التأويلي للأنظمة المستخدمة يقود بلا ريب إلى «انفجار» في الاشتراك الدلالي. فهل نقول عن دليل إنه أصبح من المشترك الدلالي ما إن نعجز عن فهمه؟ السنافر، وهي شخصيات شهيرة في سلسلة رسوم متحركة تلفزيونية، تُتكر هذا الافتراض يومياً. وعلى الرغم من أن هذه الشخصيات الخيالية لا تتوافر إلا على عجم سنافر، فإنها مع ذلك تُفهم فهمًا تاماً، ولا يجد جمهورها، على الرغم من حداثة أسنانهم، صعوبات تُذكر في فهمها. إذ يكفي وجود القرائن التأويلية التي يسمح بها السياق والحبكة والصيغ الشكلية (من قبيل: بابا سنفور يُسنفوني!) ومن دون أن تُورّق السنافر هذا الاشتراك الدلالي المُطلق يبدو السنافر عادةً سوسيريين أكثر من بعض المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات ومن كثير من علماء الدلالة.

إجمالاً، فإن نظريات الاشتراك الدلالي للمعاني السياقية التي طورها راستييه تُهمّل واقع أنّ الكلمات هي أصلاً وحدات «من الخطاب» وأنّ وحدات «اللسان» هي المورفيمات. إنها لا تُدرك

(1) يضرب فكتوري (1997: 47) مثال الجملة الآتية:

Hidéfendait avec une grande assurance cet article lorsqu'il avait parcouru que les grandes lignes qui composaient son chapeau.

فالكوّنات المعجمية الرئيسية التي تتكوّن منها الجملة جميعها من المشترك الدلالي: ف (défendre) يعني (يمنع، يُدافع، إلخ)؛ و (parcourir) يعني (أنهى مشواراً، فحّص سريعاً، إلخ)؛ و (composer) يعني (يتكوّن من، ولّد، إلخ)؛ و (assurance) يعني (ضمان، ثقة بالنفس، إلخ)؛ و (article) يعني (بضاعة، نصّ، كلمة، إلخ)؛ و (ligne) يعني (خطّ، مسار، خيط، إلخ)؛ و (chapeau) يعني (غطاء رأس، قائد، إلخ).

إن نظام اللسان ليس نفسه في كل خطاب. فالمعجم ولا سيما الكلمات لا تنتمي إلى اللسان، لأن الكلمات والعبارات هي تشكيلات من «الكلام». فالاشترك الدلالي لن يبرز بوصفه مشكلاً من اللسانيات المعجمية، ولكنه مسألة من اللسانيات النصية، مما يستدعي إعادة تعريف الدليل الذي يتطابق مع الإشكالية النصية. ويمكننا تطوير تعريف علائقي خالص ومن ثم سياقي للدليل: على مستوى الدالّ، يُعدّ الدليل اللساني مقطّعاً بين بياضين، إذا تعلق الأمر بسلسلة من الخصائص؛ وهو مقطع بين وقوفين أو علامتي ترقيم، إذا تعلق الأمر بالجُملة المسجوعة. وقد يُحيل المقطع على متعلقات ممتدة، كأن يكون ذلك، على سبيل المثال، عبر قواعد تشاكل صوتي أو تشاكل دلالي أو بمطابقة المورفيمات. إن إعادة تعريف الدليل بوصفه مروراً (انظر راستيه 2011، الفصل 2، الفقرة 4.4) يسمح بالناية بالاشترك الدلالي عبر سلسلة من التحويلات السياقية والنصية وبين النصية، لإحكام نقلها إلى الخطابات والحقول الأجناسية والأجناس، من منظور ليس لازمانياً (achronique)، بل هو أزليّ (panchronique)، حيث لا يؤثر استقرار «المعاني السياقية» في استقرار المراجع المفترض، ولكنه يؤثر في ظواهر المحافظة الزمنية. فمسألة الاشتراك الدلالي تُطرح بوصفها مشكلة تجديد دلالي، أو إحداث دلالي (néosémie).

سياق جملة غير غامضة لا يتطلب وقتاً أطول من الوقت الذي تتطلبه وحدة أحادية الدلالة. وبعبارة أخرى، تتحقق القراءة من الانتظارات التأويلية والمعاني السياقية التي لم يسبق للسياق تفعيلها، لا تتأتى تلك القراءة ببساطة من مجرد الوعي بالأمر. ثمة ههنا ظاهرة أعم يقدمها إقرار التشاكل: المثيرات المنتظرة تُدرك اختياريّاً. ومن ثم فإن الوحدات القائمة على الاشتراك الدلالي (بمعناها الأعم، بما في ذلك المشتركات اللفظية) تُعالج في وقت تثبيت بصري وبمعرفة أطول عندما ينشط السياق في الوقت نفسه معنيين سياقيين أو مشتركين لفظيين. (انظر دييواوسبرنجر كارول، 1988). فما ينبغي الاحتفاظ به بوصفه مفيداً من وجهة نظر نفسية لسانية ليس الاشتراك الدلالي (وهو ظاهرة متصلة بالمعجم) بل هو المُلتبس، وهو ظاهرة نصية،

(ب) لاحظ بنفنيست، متابعاً دي سوسير، أن «ما نسميه اشتراكاً دلاليّاً إن هو إلاّ الإجماليّ المؤسس، إن جاز لنا القول، للقيم النصية، المرتبطة بتوقيت معين، القادرة باستمرار على الإثراء أو الاضمحلال، وإجمالاً، دون دوام ودون قيمة ثابتة» (1974: 227). كثيراً ما يُقال إن الاشتراك الدلالي في اللغة ليس سوى تطبيع الإبداعية الدلالية في الخطاب، مصدر التوابع الأكثر أهمية مما جعلنا القواميس نفترضه.

(ج) إنّ الدليل يجسّد تأويلاً ويفترض مساراً محكوماً في المقام الأوّل بالخطاب والجنس.

إلى ما فتحته مسألة العلاقات بين القيمة الدلالية للعبارة، وسلوكها النحوي من نقاشات على الدوام في اللسانيات، وهي القاعدة التي لم تشذ عنها اللسانيات الحديثة. فمن جهة، دافع تشومسكي عن هيمنة التحليل التركيبي على التحليل الدلالي، مؤكداً أنه «كلما تعمق الوصف التركيبي، طرح أسئلة دلالية ظاهرياً»⁽²⁾، ومن جهة أخرى رأى توليدون أحدث مثل لفين (Levin) وبنكر (Pinker) أن «الخصائص التركيبية للجمل ترتبط في جانب كبير منها بدلالات رؤوسها المعجمية»⁽³⁾. وعلق ريمر بالقول إن هاتين الرؤيتين وإن اختلفتا، سواء جعل التركيب متحكماً في الدلالة أو جعل الدلالة المعجمية متحكّمة في تركيب الجملة، فإن المهم أنه توجد بين الجانبين الدلالي والتركيبى تبعية ما. وهذه التبعية يتم استعمالها بوصفها مدخلاً للنمذجة الدلالية، لا سيما في ما يتعلق بتحليل الاشتراك الدلالي. ويتمثل الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP)، بحسب ريمر، في أن الوحدة اللسانية تبدو مشتركة اشتراكاً دلاليّاً، عندما يكون كل معنى من معانيها التي نزع أنها مختلفة مرتبطاً بإمكان تركيبها مختلف، سواء عبر الصيغة أو التكاملية أو البناء. فالشكل يمتلك معاني مشتركة بقدر ما يمثل إمكانات مختلفة في التركيب. وبعبارة أخرى فإنه يمكن لنا أن نحدد معاني مشتركة مختلفة لشكل معجمي عبر فحص إمكاناتها التركيبية⁽⁴⁾.

فالتغييرات المدروسة دلاليةً بالأساس، ولما لم يكن للدليل أي محتوى جوهري دائم بشكل مسبق، فإن تلك التغييرات يتم تخصيصها بوصف تطوّر زمر المتعلقة السياقية. إن مشكل الهوية ينحلّ بوصفها شكلاً دلاليّاً أو عنصراً شكلياً دلاليّاً، أو مدلولاً معجمياً إن هو إلا فترة في سلسلة من التحوّلات.

ويكمن خلف هذا النقاش تصوّران للمعرفة: (أ) التصوّر الموحّد والمنمّط، الثابت بالضرورة والتزامني في مبدئه، يسعى إلى إحصاء الدلالات والمعاني السياقية والاستعمالات وتصنيفها لإيجاد أسباب ومقاييس للتمييز على سبيل المثال بين المعاني السياقية التي تُعدُّ هامشية، والمعاني السياقية المركزية، النمذجية. (ب) التصوّر المخصّص يسعى ببساطة إلى مقابلة كل حالات الوجود دون العمل على ربطها بنمط قار، لا تُعدُّ سوى تشكّلات متفرّعة عنه؛ وهذا التصوّر الدينامي والزمني يرى أنه لا يوجد في اللسان سوى الاختلافات، على الرغم من أن الدليل لا يتكوّن إلا ممّا يُخصّصه في النصوص. وإذا ظل مفهوم المعنى السياقي مفيداً، فإنه سيعاد تعريفه بشكل احتمالي: فالمعنى السياقي الذي يتم تفضيله بشكل آلي في خطاب أو جنس أو قل عند مؤلف، إنما يكون ويظل كذلك، ما لم يأت السياق بخلاف ذلك.

نيك ريمر: قراءة نقدية للتصوّر التركيبي للاشتراك الدلالي

اتجه نيك ريمر نحو قراءة نقدية للتصوّر التركيبي للاشتراك الدلالي⁽¹⁾ منطلقاً من الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP)، ومشيراً

(2) Noam Chomsky, Current issues in linguistic theory, p51.

(3) Riemer, Ibid.

(4) Ibid.

(1) Nick Riemer, La conception syntaxique de la polysémie: une critique, Revue de l'Association française de linguistique cognitive.

الدلالية للكلمة. من هذا المنظور، لا حاجة على الإطلاق لمعيار مثل مبدأ الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP)، الأمر الذي يجعل من غير المفيد عرض ما ننوي عرضه. وجواباً على هذا الاعتراض، يُجيب ريمر باختصار أنه صحيح أن الحدوس الدلالية تشكّل معطيات مهمة في التحليل اللساني. إذ باستعمال تلك المعطيات الحدسية نباشر مشكلة للوهلة الأولى، ونشرع في بلورة تحليل نظري، وإن الحدوس عن التوافق أو عدم التوافق الدلاليين للعبارات تظل مفيدة طوال البحث. ومع ذلك، فليس للمتكلمين باللسان لغةً أمّا حدّوس نظرية؛ إن الحدوس الوحيدة التي يتوافرون عليها هي حدوس تتعلق بالأصناف قبل النظرية. فالتكلم بالإنجليزية لغةً أمّا يمكن له بطريقة حدسية أن يقف على غموض في الجملة الآتية: the exam paper was hard

ويمكن له أن يعرض الغموض في شكل قراءتين مختلفتين: الأولى:

«the exam paper was firm to the touch»

والثانية:

«the exam paper was difficult»

ولكن ذلك لا علاقة له بمسألة الاشتراك الدلالي الحاصل لصفة (hard). فقد يكون (hard) مشتركاً دلاليًا، وقد يكون أحاديّ الدلالة؛ فحدوس المتكلم الأصلي هي الحدوس نفسها في الحالتين كليهما. فبالرجوع إلى اعتبارات نظرية فحسب، يمكننا الحسم. وبالنسبة إلى هذا

إن هذا الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP)، يُستخدم مبدأً في الغالب في النمذجة اللسانية؛ إذ كثيرًا ما نفترض أن تنويعات الشكل النحوي يجب أن تصاحبها اختلافات في المعنى. وهذا ما يدافع عنه، غولدبرغ (Goldberg 2006: 95)، على سبيل المثال، حيث يدل «مبدأ انعدام الترادف» أنه «في حال تمايز تركيبين على الصعيد التركيبي، فإنهما متميزان على الصعيد الدلالي/التداولي كذلك»، أو كذلك كلارك (Clark, 1987) الذي يعدّ «كل اختلاف في الشكل يترجم اختلافًا في الدلالة». ويمكن ذكر بولنجر (Bolinger, 1968) أيضًا وهوفاف ولفين (Hovav & Levin, 1998) والنحو الوصفي لدكسون (Dixon, 1991) وعلم الدلالة التصوري لجاكندوف (Jackendoff, 1996) وكذلك مقاربات أخرى كثيرة بوصفها كلها تضع مبدأ كمبدأ الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP)، موضع التنفيذ.

وقبل فحص مبدأ الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP)، ينبغي النظر في مقاربتين مغلوطين التي يمكن أن نطرحهما على النحو الآتي: مواصفات حدسية للاشتراك الدلالي؛ إذ يرى بعض الباحثين أنه يمكننا حل مشكلة الاشتراك الدلالي ببساطة عبر الاحتكام إلى حدوس المتكلمين باللغة لغةً أمّا. وعندما تكون اللغة التي يدرسها الباحث هي لغته الأم، فإنه يقدر أنه يحق له أن يطرح افتراضات نظرية تتعلق بتلك اللغة. لذلك غالبًا ما نجد تأكيدات بحسبها، تؤكد اعتبارات الباحث الحدسية بعض التحاليل

تميّزاً خطأً. مثلما يعترف بذلك ألوود تبتثق مشاكل الاشتراك الدلالي من افتراض مبدئي مفاده أن المعاني بنى تمثيلية لمواضيع ذهنية يمكن تمييزها. هذا الافتراض أضحى محل نقاش أكثر فأكثر في علم الدلالة المعجمي المعاصر (Geeraerts 1993, Cruse 2004). ومن ثم فإن افتراض الاشتراك الدلالي يظل مُعْطَلًا. من هذا المنظور، لا معنى لمحاولة إيجاد حلٍ للتحليل الدلالي للكلمة. فأن تكون كلمة متعدّدة الدلالة أو أحادية الدلالة، وأن تكون ذات أربعة معانٍ أو خمسة معانٍ، وغير ذلك من القضايا غير المفيدة، تتكئ على افتراضات مشكوك في أمرها. إن الواقع بالنسبة إلى كثير من الباحثين يتمثل في أن الكلمات تتوافر على حقول دلالية فضفاضة، وأنه لا ينبغي اتخاذ قرار في شأن اشتراك دلالة الكلمة أو أحاديته. إن مختلف إمكانات الدلالة التي تتوافر عليها الكلمة يتم تجميعها بشكل مختلف بحسب المقام الذي يُتلفظ فيه بالكلمة، مع تفضيل تحليل أحادية الدلالة في بعض الحالات، وتحليل الاشتراك الدلالي في حالات أخرى، وتلك نتيجة تعود إلى مقالات تاغي (1993) Tuggy وجيرارتس (1993) Geeraerts. هذه الفكرة توضحها بيُسر نظرية مستويات التجريد لدى تايلور (2003: 161-167). فبحسب تايلور، لا يكون تمييز مختلف معاني الكلمة تمييزاً شرعياً ما لم نوضح مستوى التجريد أو مستوى المدخل المعجمي، الذي يكون التمييز صالحاً بالنسبة إليه. فلا يوجد اشتراك دلالي أو أحادية دلالة بشكل مطلق، بل ثمة اشتراك دلالي أو أحادية دلالة بالنسبة إلى مستوى دقيق من التخطيط

الضرب من الاعتبارات لا توجد حدوس. وليس علماء الدلالة ملزمين بأن تعكس تحاليلهم النظرية آراء المتكلمين في عدد المعاني المختلفة التي تتوافر عليها كلمة من الكلمات. ولا يتوافر متكلم اللغة الأم على مفهوم دقيق للدلالة المنفصلة؛ ومن ثم، فليس في وارد اتخاذ قرار في شأن أحادية الدلالة أو الاشتراك الدلالي. والأمر ذاته ينطبق على علماء الدلالة أنفسهم: فعلى الرغم من أنه يحق لنا أن نجعل حدوسنا تقودنا عندما يتعلق الأمر بتحديد أي المسائل التي سيكون من المهم طرحها (ما الافتراضات التي يمكن أن تكون مثمرة)، فإنه لا يحق لنا بأي حال من الأحوال أن نبني حدوساً تعوّض الاستدلالات المعززة.

ويطرح ريمر سؤالاً محورياً: هل نحن بحاجة إلى نظرية للاشتراك الدلالي؟

إذ يرى كثير من الباحثين أنه يمكن للتحليل الدلالي أن يستغني عن نظرية دقيقة في الاشتراك الدلالي. فبحسب دولان وزملائه (2000) Dolan et ses collègues، على سبيل المثال، لا تتوافر الكلمات على معانٍ خفية؛ أمّا بالنسبة إلى فيلمور وأتكينس (2000) Fillmore et Atkins، فإنه حتى في صورة وجود تلك المعاني، فإننا لا نتوافر على مقاييس موضوعية، يمكن بموجبها أن نُجري تحليل المعاني المختلفة للفظ. أمّا ألوود (2003) Allwood، فيتحدث عن «إمكانات المعنى» [meaning potential]، ويدافع عن فكرة توافر كل كلمة على مسترسل من المعاني، مع ملاحظة دور السياق في تحديد الدلالات. فبالنسبة إلى هؤلاء الباحثين جميعاً، يبدو التمييز بين الكلمات الأحادية الدلالة والمشاركة الدلالة

الميتالغوية للكلمة (ويتابع جيرارترس Geeraerts 236 : 1993 استدلالاً قريباً من ذلك). ومن دون شروح ميتالغوية تمثل مختلف النقاط داخل مفهومة الكلمة، لا جدوى من الحديث عن مستويات التجريد: يجب أن توجد شروح ميتالغوية مسبقاً للتمكن من تحديد مستويات تجريد معجمي، على الرغم من أن الشروح التي تمثل عبرها معاني الكلمة تشكل تحليلاً مبدئياً لاشتراك الكلمة الدلالي. ولنمثل لذلك بالاسم الإنجليزي (ring)⁽¹⁾ إذ يمكن أن نقترح تفسيرين مختلفين لمعنى هذه الكلمة أوب:

(أ) جرس، دائرة، شيء مستدير

(ب) جرس، صوت، دائرة، حلقة، شبكة، عصابة (من الجواسيس، إلخ).

إن للتحليلين كليهما الامتداد نفسه، تقريباً، ولكن عدد المعاني مختلف بينهما، الأمر الذي يؤدي إلى عدد مختلف من مستويات التجريد المعجمي، التي يمكن معالجة معنى الكلمة في نطاقها. وكلما ارتفعت ترجمات الكلمة الميتالغوية عند البداية، ارتفع عدد مستويات التجريد. فكيف نعرف التحليل الأفضل، كيف نختار بين (أ) و(ب)؟ بالتأكيد، فإن ذلك يعود إلى التساؤل عن عدد المعاني المختلفة التي تتوافر عليها كلمة (ring): أي الواردة إلى مشكل الاشتراك الدلالي.

لقد اقترح مفهوم التجريد المعجمي حللاً، أو قلّ إنهاءً لمشكل الاشتراك الدلالي: إذ لم يعد

المعجمي. إذ يمكن للمتكلم أن يدخل إلى التمثيل الدلالي لعبارة من العبارات على مستويات متعددة. ففي المستوى الأقل تجريداً يكون المتكلم واعياً بكل الاختلافات بين مراجع اللفظ، في حين أنه في المستوى الأكثر تجريداً، لا يمكن النفاذ إلا إلى معنى واحد غامض وغير محدد يجمع مراجع مختلفة من دون أي تمايز داخلي بينها.

إن مفهوم «مستوى التجريد المعجمي» من شأنه أن يختزل أهمية الاشتراك الدلالي، بتأكيد توافر كل الكلمات على هيكل دلالية غير مستقرة، تتنوع بين الاشتراك الدلالي وأحادية الدلالة، تبعاً للمستوى الذي يُعتبر فيه تمثيل الكلمة الدلالي. وسيصبح الاشتراك الدلالي وظيفية مستوى في الشبكة المفهومية التي تتم معالجة المعنى عبرها، ومن ثم فإن قضية معرفة إذا ما كانت كلمة مشتركة اشتراكاً دلاليّاً أو أحادية الدلالية، تفقد كثيراً من جدواها. ومع ذلك، فإنه يجب التركيز على نقطتين مهمتين. في المقام الأول، بالنسبة إلى كل مستوى تجريد، من الواضح أنه لا يوجد سوى إمكانين: إما أن يتم تمثيل معنى الكلمة عبر ترجمة ميتالغوية أو يكون ثمة تجمع من الترجمات أو عبر ترجمات عدة. ففي الحالة الأولى، يتعلق الأمر بأحادية الدلالة؛ وفي الحالة الثانية يتعلق الأمر بالاشتراك الدلالي. فإشكالية الاشتراك الدلالية ليست خطأ البتة، على النحو الذي يدعيه بعض الباحثين. إن أحادية الدلالة والاشتراك الدلالي هما الإمكانان المنطقيان الوحيدان لهيكله دلالية على مستوى تجريد معين.

إن مفهوم «مستوى التجريد المعجمي» ليس مفهوماً إلا متى أمكن تحديد مختلف الترجمات

(1) يُخبرنا أحد المعاجم الثنائية (معجم المعاني الإلكتروني) أن هذه الكلمة تُترجم إلى اللغة العربية على النحو الآتي: (إطار؛ جرس؛ جماعة؛ حلقة؛ خبطة؛ دقة؛ نوي؛ دائرة؛ زردة؛ زمرّة؛ صدى؛ صوت؛ طوق؛ طازة؛ عصابة؛ قرعة؛ هدير؛ هانة).

إلا أنها اقترنت بدلالة سلبية، إذ تدل على «السادج، الغبي»، مثلما في المثال الآتي:

«Vous vous étonnez, dites-vous, qu'il ait été assez bon pour croire toutes ces choses; et moi, je vous trouve encore bien plus bon de vous imaginer qu'il les ait crues»⁽¹⁾.

إن التمييزات من هذا القبيل تظل موجودة في كل مكان. ولنا أن نرى في مبدأ الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP) تطبيقاً تركيبياً للتفكير نفسه.

ولنا الفرصة لاستحضار مبدأ الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP) خصوصاً عندما لا تكون لدينا معايير حدسية لتحديد الاشتراك الدلالي للكلمة أو أحاديثها الدلالية. فليس ذلك المبدأ بالمعيار الأول الذي نستعمله للاشتراك الدلالي: الأغلب أننا لا نستدعي مبدأ الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP) إلا بوصفه خياراً أخيراً، حيث لا توجد معايير أخرى كافية. ومثلما رأينا ذلك في تحليل غودارد (Goddard)، فإن مبدأ الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP) يثبت منفعة مخصوصة للألسن التي يستخدم فيها المتكلم مفردات ميتالغوية أقل تداولاً، وهي الألسن بالنسبة إليها ثمة عدم إمكان الرجوع إلى حدوس المتكلمين.

وكما لو أن الأمر يتعلق بلغة البتجتجتجرا (Pitjatjantjara)⁽²⁾، حيث لا تتوافر مقولة

(1) «هل تتعجب، من أنه سادج إلى درجة أنه صدق كل هذه الأمور؛ وأنا أرى أنك أكثر سداجة منه إن تصوّرت أنه صدقها».
(2) لغة يستعملها الشعب الذي يسكن الصحراء الأسترالية الوسطى.

من المهم تحديد إذا ما كانت كلمة ما أحادية الدلالة أو متعددة المعاني؛ لأن كل الكلمات يمكن أن تكون الأمرين معاً. مع ذلك، ومثلما تبيننا ذلك، فإن مفهوم «مستوى التجريد المعجمي» يقتضي أن يتوافر لدينا تحليل دلالي سبق له أن حسم قضية عدد معاني الكلمة. وبعبارة أخرى، فإن نظرية مستويات التجريد تفترض المفهوم ذاته الذي تزعم أنها تحله.

مبدأ الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP) بوصفه تشخيصاً للاشتراك الدلالي

بالنسبة إلى كل مستوى تجريد معجمي في التحليل الدلالي للكلمة، نحتاج إذن إلى معيار لتحديد إذا ما كانت الكلمة أحادية الدلالة أو متعددة الدلالات. لذلك اقترح مبدأ الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP): عندما لا نعرف هل نحن إزاء أحادية في الدلالة أم إزاء تعدد للدلالات، في التمثيل الدلالي للوحدة اللسانية، فإنه يمكننا أن نبتّ بفحص إمكاناته التركيبية أو التوزيعية. فمنذ 1897، لاحظ بريال (Bréal) أن مختلف معاني الكلمات تقترن أحياناً مع اختلافات على المستوى الصريح. من ذلك أن الصفة (bon) [طيب، جيد] في الفرنسية يعني في سياق التفضيل (better) الإنجليزي، ولكن صيغة التفضيل المطلق (plus bon) لها معنى (plusniais) [بمعنى السادج، الأبله] [147-8 : 1897 [1924]:

ولقد لاحظ كاتب من كتاب القرن السابع عشر يدعى [نيكولا أندري] (Nicolas Andry) أن صيغة التفضيل لـ (bon) هي (meilleur)،

يتجلى ذلك الاختلاف في شكل عجمات/ مفردات مختلفة. وهذا يمثل دحضاً لمبدأ عدم الترادف عند غولدرغ، ولكنه لا يمثل دحضاً لمبدأ الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP) الذي يتعلق بالعلاقة بين المعنى والإمكان التركيبي داخل العجم/المفردة نفسه (L).

إن الوسيلة الوحيدة المقنعة لدحض مبدأ الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP)، تتمثل في البرهنة على أنه ثمة كلمات تمثل إمكانات للبناء التركيبي، ولكن من غير الممكن بالنسبة إليها تحديد اختلاف دلالي يرتبط بكل خيار تركيبى⁽¹⁾.

وهذا بالضبط النقد الذي يوجهه بعض من تولى إعادة قراءة المسألة ممن تتفق وجهات نظرهم مع مقالة ريمر.

وقبل المرور إلى الأمثلة ينبغي إبراز مظهر مهم للتمشي الذي يتبعه ريمر. إن التحليل الدلالي الذي يعتمد، يظل في مستوى وصفي خالص؛ الوصف الميتادلالي للمعاني المشتركة الذي يزيح كل مسعى للشكك. مثل الأغلبية الساحقة للبحوث في هذا الموضوع، يقع عرض هذه المعاني في إطار «ملاحظة»، أي إطار يستعمل اللغة الطبيعية ذاتها، بوصفها اللغة الواصفة. هذا التمشي قد يستدعي

(1) ولنفحص البنية المنطقية لهذا الاستدلال. هدفنا هو دحض مبدأ الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP)، ولسنا مجبرين على تقديم حالات لا يكون فيها اختلاف بنائي ذا أثر دلالي. ولا يقتضي ذلك، من ثم، أن الكلمة المعنية ليست مشتركة الدلالة. إن الاستدلال المقدم هنا لا يؤدي إلا إلى نتيجة واحدة مفادها أن حضور سياقات مختلفة للعبارة نفسها لا يؤدي بالضرورة إلى جعلها قائمة على الاشتراك الدلالي. من المؤكد أن هذا الاستنتاج لا يُقضي إمكان أن يفرض تحليل الاشتراك الدلالي نفسه لأسباب أخرى. ففي تحليل الاشتراك الدلالي، مثلما هو الحال بالنسبة إلى البحوث الدلالية، يجب الاعتراف بأننا نعامل مع ظواهر شديدة التعقد، وبأن نجاعة كل منهج استكشافي لا تُعتمد إلا بأخذ عوامل أخرى كثيرة بعين الاعتبار.

«للدلالة» أو «للمعنى» مماثلة لما نستعمله بشكل طبيعي في اللغة الفرنسية أو اللغة الإنجليزية، فإنه لا يمكن لنا أن نطلب من المتكلمين أن يُفيدونا عن عدد المعاني المختلفة التي تتوافر عليها الكلمة. فحتى إن كان هذا السؤال ممكناً في لغة البتجتجتجرا، فإن أي إجابة لن تكون نهائية، مثلما وضح ذلك ديكر (1984)، ولكنها ستكون، على كل حال، نقطة انطلاق نافعة.

أما من حيث كون مبدأ الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP) افتراضاً اختبارياً، فإنه يجب أن يكون قابلاً للدحض. فكيف ندحضه؟ في مقالة مهمة جداً حدّد هدرسون وغيره (Hudson et al, 1996) مترادفات تدمج في أبنية تركيبية مختلفة؛ من ذلك، أن العناصر الآتية: (likely) و (probable) وكذلك (should) و (ought)، هي بحسب الباحثين، مترادفات في اللغة الإنجليزية، ولكن ذلك لا يمنع من أن يكون لها نظم تركيبية مختلف تمام الاختلاف، بالإضافة إلى الاختلافات المقولوية بين بعضها:

- He is likely/*probable to fail.
'قد يفشل.'
- I should/*ought go now.
'عليّ أن أذهب الآن.'
- I ought/*should to go now
'عليّ أن أذهب الآن.'

فلنقبل وقتياً، أن هذه الكلمات مترادفة (الأمر الذي لا يُقبل تمام القبول)، فإن كونها تشارك في أبنية مختلفة، يبيّن بطريقة واضحة أن الدلالية ذاتها يمكن تحقيقها عبر اختلاف بنائي، عندما

الحالتين كليهما، فإن تطوراً سيتحقق عبر جدلية بين النظرية والملاحظة. وإن غياب الميتالفة الثابتة لا يقدم تسويةً للبحث الحالي لصالح مبدأ الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP).

وبعد أن عرض ريمر خيارات الصيغة (diathèse) التي رأى أنها توفر عينة واسعة لحالات لا يتوافق فيها الخيار التركيبي في شيء مع اختلاف المعنى، وعرض خيارات المطابقة في العدد، وعرض خيارات بعض الظروف، عبر أمثلة من اللغة الإنجليزية، انتهى إلى أنه يمكن استقراء عيّنات من الوضعيات التي لا يترافق فيها الاختلاف التركيبي مع أي اختلاف في المعنى بالنسبة إلى الكلمة التي تمثل ذلك الاختلاف.

واستعرض ريمر ثلاثة احتمالات تتعلق بالدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي:

- الاحتمال الأول: أن يتمّ التخلي عن الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي تخلياً تاماً،
- الاحتمال الثاني: أن يتمّ تجويد ذلك الدليل؛ للهروب من الأمثلة المضادة التي قد تعرض له،
- الاحتمال الثالث: أن يتمّ اقتراح إجراءات أخرى توضح سبب عدم انطباق ذلك الدليل (PSP) على وضعيات معينة.

وقد ترك ريمر أمر الحسم للمدافعين عن الدليل التركيبي على الاشتراك الدلالي (PSP). أمّا هو فقد ارتأى أن الأمثلة المضادة، هي من الكثرة بحيث تدعوه إلى ترك الأخذ بإقامة ذلك الدليل التركيبي عند دراسة الاشتراك الدلالي. وبين ريمر أن هذا الدليل التركيبي لا يوفر التسوية

نقداً: كيف يتمّ تحليل دلالية لفظ دون عرض لغة واصفة مؤسسة تستعمل بوصفها وسيطاً للتحليل؟ ولاعتماد اشتراك لفظ ما أو أحاديته دلاليًا، ألا يجدر بنا أن نقترح إطار تحليل دلاليّ دقيقاً؟

إنّ هذا النقد مغلوطن؛ لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار بالقدر الكافي الملاحظات الدلالية قبل النظرية في جريان البحث عن الاشتراك الدلالي. إنّ كلّ نظرية دلالية تتأسس على قاعدة ملاحظات من طبيعة قبل نظرية، تعكس حدوس المتكلمين الأصليين الدلالية. ومن الناقل القول إن هدف النظرية الدلالية يجب أن يتجاوز هذا المستوى الأساسي، ولكن ذلك لا يعكس عدم اعتماد الملاحظات الدلالية التي أجريت في ذلك المستوى⁽¹⁾. بل على العكس من ذلك، فبفضل ملاءمة الحدوس الدلالية، المُعبّر عنها في اللغة الطبيعية، يمكننا أن نحكم على إطار تحليل نظري بأنه بُني على أسس مُحكمة⁽²⁾. ومن ثم فإن استعمال لغة طبيعية أداةً للتحليل الدلالي، يظل أمرًا مشروعًا. فالملاحظات الدلالية عند البداية هي أمر لا غنى عنه لتطوير نظرية دلالية أكثر اكتمالاً. ومثل كل تحليل دلالي، فإنّ دراسة الاشتراك الدلالي تجد نقطة ارتكازها في البداية إمّا في تمشّ نظريّ متمحور حول التركيز على ميتالفة اصطناعية متخصصة، وإمّا في ملاحظة ووصف مفضّل للمعطيات بواسطة لغة طبيعية. وسيكون أمرًا مُعللاً أن نلجّ على الأولوية الضرورية لميتالفة جاهزة سلفاً لتحليل الاشتراك الدلالي تحليلاً صحيحاً، إلحاحاً على تأسيس ميتالفة دلالية تأسيساً جيداً. وفي

(1) يُنظر ريمر (2005) من أجل تحليل أكثر تفصيلاً.

(2) وهذا لا يقتضي بالمرّة أن نظرية دلالية ما تم اعتمادها، يمكن أن تعدّل الحدوس الدلالية الممكنة، والتي يبدو بعضها خادماً.

بيبلوغرافيا

العربية:

- صابر الحباشة (2015أ) المشترك الدلالي في اللغة العربية: مقارنة عرفانية معجمية، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- صابر الحباشة (2015ب) قضايا في السيمياء والدلالة، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

الأجنبية:

- Allwood, J. 2003. Meaning potentials and context: Some consequences for the analysis of variation in meaning. In: Cuyckens, H., R. Dirven, & J. Taylor (eds) Cognitive Approaches to Lexical Semantics. Berlin: Mouton de Gruyter, 29-65.
- Betote, AkwaDoumbe (2002) Les emplois du mot raison, entre singularité et régularité. In: Langue française. N°133, pp. 54-62.
- Bolinger, D. 1968. Entailment and the meaning of structures. Glossa2 : 119-127.
- Bréal, M. 1924 [1897]. Essai de sémantique. Paris: Hachette.
- Brisard, Frank, Gert Van Rillaer et SandraDominiek (2001) Processing Polysemous, Homonymous, and Vague Adjectives, Cuyckens et Zawada (dir.), Polysemy in Cognitive Linguistics, Selected papers from the Fifth International Cognitive Linguistics Conference, Amsterdam, John Benjamins Publishing Co, p. 261-283.
- Carr, P. 1990. Linguistic realities. An autonomist metatheory for the generative enterprise. Cambridge: Cambridge University Press.
- Chomsky, N. 1964. Current issues in linguistic theory. The Hague: Mouton.
- Clark, E. V. 1987. The principle of contrast: a constraint on language acquisition. In: MacWhinney, B. (ed.) Mechanisms of language acquisition. Hillsdale: Lawrence Erlbaum, 1-33.

المزعم للاشتراك الدلالي. ولا يرى له من فضل، فهو شأنه شأن قائمة طويلة من معايير الاشتراك الدلالي التي تبين أنها غير كافية. ويستشهد برأي باحثين كثر منهم (جيرارتس Geeraerts وألوود Allwood، وغيرهما) القائل إن أي اختبار للاشتراك الدلالي، على النحو الذي جرى في الأدبيات، سواء أكان اختباراً منطقياً أو توزيعياً أو تعريفيماً أو إحاليماً أو تركيبياً، لم يتم تأكيد أنه كاف. فجميع هذه الاختبارات تفشل، من دون استثناء. فهل يترتب على ذلك أنه علينا أن ننكر الاشتراك الدلالي مقولة من مقولات التحليل الدلالي؟ الإجابة أنه: ليس بالضرورة؛ فإذا تهيات لنا نظرية مقنعة، فكونها تتطلب تحليلاً بموجبه تكون بعض الكلمات مشتركة اشتراكاً دلاليماً، أمر يمكن له أن يُشكل في حد ذاته سبباً كافياً لوجود تلك النظرية. وإذا أظهر تحليل ما اهتماماً نظرياً كبيراً، وإذا مكن ذلك التحليل من تفسير كثير من المعطيات الاختبارية، فإنه ليس خطأً حقيقياً أن يطلب ذلك التحليل بعض المصادر التي لا يمكن تحليلها بشكل مستقل⁽¹⁾. وبعبارة أخرى، يواصل ريمر،⁽²⁾ فقد يركز تحليل الاشتراك الدلالي على نجاعة النظرية التي يمثل جزءاً منها وعلى نجاحها الإجمالي. ويعدّ ريمر فشل النظريات الدلالية المعاصرة ومعظمها نظريات واقعية، في تحليل الاشتراك الدلالي، أمراً مُزعجاً. أمّا من منظور أداتي فيعدّ ريمر الفشل أقلّ خطورة⁽³⁾.

(1) Riemer, La conception syntaxique de la polysémie: une critique, op. cit.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

- Hovav, M. & B. Levin. 1998. Building verb meanings. In: Butt, M. & W. Geuder (eds.) The projection of arguments. Lexical and compositional factors. Stanford: CSLI, 97-134.
- Hudson, R., A. Rosta, J. Holmes & N. Gisborne. 1996. Synonyms and syntax. *Journal of Linguistics* 32: 439-446
- Jackendoff, R. 1996. Conceptual semantics and cognitive linguistics. *Cognitive Linguistics* 7: 93-129.
- Lehrer, Adrienne (2003) Polysemy in derivational affixes, Nerlich et al. (dir.), Polysemy: flexible patterns in mind and language, Berlin/New York, Mouton de Gruyter, p. 219-232.
- Levin, B., & M. Hovav. 1992. The Lexical Semantics of Verbs of Motion: The Perspective from Unaccusativity. In : Roca, I. (ed.) Thematic structure: Its role in grammar. Berlin: Foris, 247-269.
- Levin, B. & S. Pinker (eds). 1992. Lexical and conceptual semantics. Oxford: Blackwell.
- Peeters, B. 2012. L'interculturel servi à la sauce MSN, ou À quoi sert la métalanguesémantique naturelle? In : Auger, N., F. Demougin & C. Béal (eds) Les enjeux de la communication interculturelle. Montpellier: Presses universitaires de Montpellier / Maison des Sciences Humaines.
- Pustejovsky, J. 1995. The generative lexicon. Cambridge, MA: MIT Press.
- Rastier, François, 2014, La polysémie existe-t-elle? quelques doutes constructifs, *Etudes Romanes de BRNO*, vol.35, n°1.
- Rémi-Giraud, S. & L. Panier (eds). 2003. La polysémie ou l'empire des sens. *Lexique, discours, représentations*. Lyon: Presses universitaires de Lyon.
- Ricœur, P. 1975. *La métaphore vive*. Paris: Seuil.
- Riemer, N. 2005. The Semantics of Polysemy: Reading meaning in English and Warlpiri. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Cruse, A. 2004. Meaning in language. Oxford: Oxford University Press.
- Dixon, R. 1991. A new approach to English grammar, on semantic principles. Oxford: Oxford University Press.
- Dolan, W., L. Vanderwende & S. Richardson. 2000. Polysemy in a broad-coverage natural language processing system. In :Ravin, Y. & C. Leacock (eds) Polysemy. Theoretical and Computational Approaches. Oxford: Oxford University Press, 178-204.
- Ducrot, O. 1984. *Le dire et le dit*. Paris: Gallimard.
- Durkin, K. & J. Manning. 1989. Polysemy and the subjective lexicon: Semantic relatedness and the salience of intraword senses. *Journal of Psycholinguistic Research* 18: 577-612.
- Evans, N. & D. Wilkins. 2000. In the mind's ear: the semantic extension of perception verbs in Australian languages. *Language* 76: 546-592
- Fillmore, C. & B. Atkins. 2000. Describing polysemy: the case of crawl. In: Ravin, Y. & C. Leacock (eds.) Polysemy. Theoretical and Computational Approaches. Oxford: Oxford University Press, 91-110.
- François, J. 2007. Pour une cartographie de la polysémie verbale. Leeuven: Peeters.
- Geeraerts, D. 1993. Vagueness's puzzles, polysemy's vagaries. *Cognitive Linguistics* 4: 223-272.
- Geeraerts, D. 2010. Theories of lexical semantics. Oxford: Oxford University Press.
- Goddard, C. 1991. Testing the translatability of semantic primitives into an Australian Aboriginal language. *Anthropological Linguistics* 33: 31-56.
- Goldberg, A. 1995. *Constructions: a construction grammar approach to argument structure*. Chicago: University of Chicago Press.
- Goldberg, A. 2006. *Constructions at work: The nature of generalization in language*. Oxford: Oxford University Press.



- Riemer, N. 2006. Reductive Paraphrase and Meaning: A Critique of Wierzbickian Semantics. *Linguistics and Philosophy* 29: 347-379.
- Riemer, Nick, (2011) La conception syntaxique de la polysémie :une critique, *Revue de l'Association française de linguistique cognitive*, vol.6.
- Steffens, Marie, (2011) Qu'est-ce que la polysémie? vers une nouvelle définition de la polysémie, *Langues et linguistique, numéro spécial Journées de linguistique*, p. 159-169. Initialement paru dans *Journées de linguistique. Actes du XXII colloque, Quebec, Centre international de recherche sur les activités langagières*, 2008, p. 187-200.
- Taylor, J. 1996. On running and jogging. *Cognitive Linguistics* 7: 21-34.
- Taylor, J. 2003. *Linguistic categorization* (3rd ed.). Oxford: Oxford University Press.
- Tuggy, D. 1993. Ambiguity, polysemy, and vagueness. *Cognitive Linguistics* 4: 273-290.
- Tyler, A. & V. Evans. 2001. Reconsidering prepositional polysemy networks: the case of over. *Language* 77: 724-765.
- Vanhove, M. (ed.). 2008. *From polysemy to semantic change*. Amsterdam: Benjamins.
- Wierzbicka, A. 1985. *Lexicography and Conceptual Analysis*, Ann Arbor: Karoma Publishers.
- Wierzbicka, A. 1996. *Semantics. Primes and universals*. Oxford: Oxford University Press.